



## بيان الالتزام الوطني لقمة تحويل التعليم، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، 16 - 17 - 19 أيلول/سبتمبر

2022

تؤكد مملكة البحرين، بقيادتها الرشيدة وحكومتها الموقرة، عزمها الثابت على بذل قصارى جهدها ووضع الخطط اللازمة والاستراتيجيات الفعالة من أجل تعزيز عناصر الاستدامة ومواكبة آخر المتغيرات وأحدث الاتجاهات العالمية في مجال التعليم باعتباره حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، يضمه دستور مملكة البحرين وتكفله قوانينها وتشريعاتها الوطنية.

وقد تجسدت هذه الجهود الوطنية في العمل الدؤوب والمتواصل على كافة الأصعدة من أجل تطوير السياسات التعليمية ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها على أرض الواقع، والتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية في سبيل تحقيق رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، والتي تستهدف بلوغ غايات التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

لم تأل وزارة التربية والتعليم جهداً في سعيها إلى تحقيق الأهداف الوطنية وترجمة السياسات التي ترسمها الحكومة الموقرة، والتي تلبي حاجيات الحاضر وتستنشر متطلبات المستقبل، حيث استطاعت من خلال خطتها الاستراتيجية للأعوام (2019-2022) تحقيق معظم أهدافها وتطلعاتها ومؤشرات أدائها التي ترتبط بغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

أدارت مملكة البحرين أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بكل كفاءة وإقتدار، وتميزت في ذلك على المستوى الإقليمي والدولي. فقد قامت بتهيئة البيئة التعليمية الآمنة، والصحية، والمنصفة لاستدامة التعليم والتعلم في جميع المدارس؛ حيث أعدت مختلف الأدلة الاستراتيجية للطلاب والمعلم ومدير المدرسة وولي الأمر كدليل "العودة الآمنة للمدارس" ودليل "التعلم عبر الإنترنت" ودليل "الفصول الافتراضية" ودليل "كيفية توظيف البوابة التعليمية"، وغيرها من الأدلة الأخرى، وذلك لتيسير التحول بسلاسة إلى التعلم عبر الإنترنت واستدامة التعلم من خلال الفصول الافتراضية وتفعيل الأدوات المتاحة للمعلمين والطلبة من حسابات مايكروسوفت 365 التي تم توفيرها في عام 2016.

وتمكنت مملكة البحرين من خلال تدشين مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل عام 2005م، وبرنامج التمكين الرقمي في التعليم الذي أطلق في عام 2015م، من تعزيز التمكين الرقمي في التعليم وتطوير البنية التحتية الرقمية للمدارس من حيث استخدام البوابة التعليمية وغيرها من الوسائل والأدوات الرقمية، كوسيلة فاعلة وتفاعلية لتعزيز التعليم والتعلم الذاتي لدى جميع المتعلمين في كافة المراحل الدراسية.

كما ركزت مملكة البحرين جهودها على دمج علوم المستقبل في المناهج الدراسية وتطويرها بشكل مستمر مثل العلوم التكنولوجية، والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى دمج مهارات القرن الواحد والعشرين في المناهج الدراسية والمواقف التعليمية، وقد أثمرت هذه الجهود حصول مملكة البحرين على جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية عام 2020 بدولة الكويت، حيث جاءت الجائزة لتتويجاً لما تقدمه البوابة التعليمية



(eduNET) ، التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، من خدمات تعليمية متميزة أسهمت في تعزيز استدامة التعلم، كما شاركت مملكة البحرين في المسوحات والدراسات الدولية، مثل الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة (PIRLS) ودراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) وحققت العديد من المراكز المتقدمة.

تبدل مملكة البحرين جهودًا حثيثة لتنفيذ إجراءات ومبادرات هدفها معالجة تداعيات آثار الجائحة، وهي تسعى جاهدة لاستكمال الخطوات الإيجابية على مستوى المواد الدراسية، وبما يساهم في تعويض أي فاقد تعليمي، والاستمرار في توظيف خدمات البوابة التعليمية والمحتوى التعليمي الرقمي، ونشر المحتويات الإلكترونية التعليمية على المنصة الرسمية لوزارة التربية والتعليم (الكتب الرقمية، الدروس النموذجية، وحدات التعلم)، من خلال استخدام التقنيات والأدوات الموجودة والمتاحة، والعمل على توفير تقنيات وأدوات حديثة ومتطورة تساهم في رفد التمكين الرقمي.

تحرص وزارة التربية والتعليم في سعيها لتنفيذ هذه الخطط والمشاريع على تبني الحلول الإلكترونية التعليمية المتطورة

والمعلنة من قبل منظمة اليونسكو، والعمل على مواكبتها مع تجربة مملكة البحرين التعليمية التي تميزت أثناء الجائحة، فضلاً عن تطوير المناهج الدراسية حتى تواكب الأوضاع الحالية، مع التخطيط لوضع منظومة تعليمية جديدة تقوم على المرونة من خلال توظيف وتفعيل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتهيئة الطلبة بتعزيز مهاراتهم الحياتية وتعزيز زادهم المعرفي وتزويدهم بالقيم والاتجاهات اللازمة للتكيف مع الأزمات.

لقد تطلب الإعداد للتعليم لما بعد جائحة (كوفيد-19) قراءة الوضع الراهن وتحليل معطياته، والتفكير في التحديات والفرص التي ينبغي استنباطها من أجل استدامة التحسين، حيث كرست وزارة التربية والتعليم في خططها الاستراتيجية مبدأ الاستثمار في مجال التعليم على المدى الطويل، ومن أجل إعادة هندسة البناء بشكل أفضل.

ينطلق العمل في وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين من خطة استراتيجية مدروسة، ومن رؤية ورسالة، وأولويات محددة، وهي جميعها ترتبط ببرنامج الحكومة، ورؤية البحرين الاقتصادية 2030، وسوف تستمر في جهودها في الخطة الاستراتيجية 2023-2026 التي تهدف إلى تطوير المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات العصر، وزيادة مهارة وجاهزية المعلمين مهنيًا وتقنيًا والارتقاء بمستوى أدائهم، وتطوير الخدمات الإدارية المقدمة ورقمنتتها، وتوفير مدارس عصرية وجاذبة وذلك من خلال مشاريع وإجراءات تنفيذية ووفقًا للمسارات الخمسة الخاصة بقمة تحويل التعليم والتي تم إصدارها في سبتمبر 2022م، وهي تتمثل في تحديث المناهج لتنضم القيم الوطنية، والتدرج التعليمي، والمعايير والكفايات العالمية، وتطبيق معايير وطنية لجميع المراحل التعليمية طبقًا للمناهج الدراسية المستحدثة بما يساهم في رفع مستوى الطلبة، وتعزيز الزاد المعرفي الذي يمتلكه الطالب من خلال المناهج وربط التعليم بحياة الطالب وذلك بتنفيذ المشروعات وتحسين عمليات تطوير المناهج واستراتيجيات التعليم والتعلم، بما يساهم في تعزيز التعليم والتعلم القائم على دراسة المواقف المحلية وحل المشكلات،



كما تعمل الوزارة أيضا على إنشاء مسارات تعليم عليا أكاديمية وفنية مرنة تواكب متطلبات الالتحاق بالتعليم الجامعي وسوق العمل والتوجهات العالمية، بالتنسيق مع القطاع الخاص، وتدريب المعلمين على تفعيل أحدث التقنيات المتاحة ووسائل التعليم المبتكرة في العملية التعليمية.

كما تلتزم مملكة البحرين بتطوير سياسات ونظم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال التشجيع على زيادة الاستثمار في مؤسسات التعليم المبكر وتطوير أطر المناهج المتعلقة بهذه الفئة لتحقيق معايير جودة أعلى، مع تعزيز قدرات معلمي رياض الأطفال عبر دعم التدريب النوعي لهذه الفئة من المعلمين لضمان هيكلة التعلم بأساليب مبتكرة وحديثة مناسبة قائمة على اللعب وتحفز النمو العقلي والمهارات الاجتماعية والحسية المبكرة.

كما ستستمر مملكة البحرين في بناء المرافق المدرسية المطورة وفق أعلى المعايير العالمية والتي تتطابق مع مواصفات المباني الخضراء الصديقة للبيئة من أجل تحقيق الكفاءة والاستدامة وتعزيز بيئة تعليمية متميزة ومحفزة لطلابنا والتي تراعي جميع الفئات وخصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتسعى مملكة البحرين إلى ضمان التمويل العام المعزز والمستدام للتعليم من خلال مناقشة الوضع الحالي الداعم لقطاع التعليم، وبحث سبل تعزيز التمويل العام لتطوير الخدمة التعليمية، مع وضع تصور لآليات مبتكرة، بالشراكة مع الجهات التي تضمن توفير التمويل اللازم لاستدامة التعليم بأفضل صورة ممكنة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.